Women
Journalists
Without
Chains
خلف قضبان
"إكس" الإمارات
wjwcorg
صحفيات بلاقيود

مـقدمة

شـهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال مارس/آذار وابريل/نيسـان 2026 تصـعيداً غير مسبوق وحاداً في الإجراءات الأمنية والرقابية، وهو تصعيد جاء مدفوعاً بشكل أساسي بتداعيات النزاع الإقليمي المتصاعد بين الولايات المتحدة وإسـرائيل من جهة، والجمهورية الإسـلامية الإيرانية من جهة أخرى. تجلى هذا التصـعيد الملحوظ في حملة اعتقالات واسـعة النطاق طالت مئات الأفراد، ولم تقتصـر على المواطنين الإماراتيين فحسب، بل امتدت لتشمل المقيمين والسياح الأجانب.

كما فرضـت السـلطات الإماراتية آليات رقابة غير مسـبوقة، تجاوزت السـلطات حدودها الجغرافية لفرض رقابة رقمية عابرة للحدود بالتعاون مع منصـة "إكس" (تويتر سـابقاً). في تطور خطير لاسـتخدام القوانين المحلية لفرض تعتيم إعلامي شامل، وقمع الأصوات المستقلة التي تنتقد السياسات الإماراتية أو تقدم تغطية إخبارية لا تتوافق مع السردية الرسمية للدولة.

وأطلعت صـحفيات بلا قيود على وثيقتين على الأقل أصـدرتهما النيابة العامة الإماراتية -قرار يحمل (الرقم AGO/2026/0291، الصـادر في 31 مارس 2026) والثاني قرار يحمل (رقم AGO/2026/0197 الصـادر في 2 مارس/آذار 2026) - يقضـي بحجب عشرات الحسابات العائدة لصـحفيين، إعلاميين، باحثين، ووسائل إعلام عربية ودولية على منصة "إكس" ومنع ظهور محتواها داخل النطاق الجغرافي لدولة الإمارات.

النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION
النائب العام

الرقم: AGO/2026/0291
التاريخ: 2026/03/31

قرار رقم AGO/2026/0291
بشأن إيقاف وحجب حسابات على بعض منصات التواصل الاجتماعي

اسم الحساب	معرف الحساب	رابط الحساب
Marc Owen Jones	@marcowenjones	https://x.com/marcowenjones

الإطار القانوني والذريعة المستخدمة للحجب

استند النائب العام الإماراتي في قراره إلى قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية (المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021)، وتحديداً المواد التي تجرم نشر أو إعادة نشر أي محتوى يُعتبر أنه "يؤثر على الأمن أو الاقتصاد الوطني"، أو "يضر بالمصلحة العامة"، أو "يخل بالنظام العام داخل الدولة". وقد وجهت النيابة العامة اتهامات فضفاضة لأصحاب الحسابات المستهدفة، زاعمة أنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي الإماراتي، وأن هناك "توجهاً منظماً لاستهداف الدولة" من خلال التنسيق في توقيت النشر واستخدام وسوم (Hashtags) معينة للتأثير على الرأي العام.

وبناءً على هذا القرار، قامت منصة "إكس" بالامتثال للطلب الإماراتي وتفعيل سياسة "المحتوى المحجوب في بلد معين" (Country Withheld Content). وقد أرسلت إدارة المنصة رسائل بريد إلكتروني رسمية لأصحاب الحسابات المستهدفة، تبلغهم فيها بأنه تم تقييد وصول المستخدمين داخل الإمارات إلى حساباتهم استجابة لأمر قانوني من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية الإماراتية (TDRA) والنيابة العامة.

وفي تناقض صارخ مع مبادئ حرية التعبير التي طالما ادعت المنصة الدفاع عنها، خيّرت المنصة بعض الصحفيين بين "حذف المحتوى طواعية" أو الامتثال للحجب الكامل لحساباتهم داخل الدولة الخليجية.

في ظل الحرب الإقليمية التي اندلعت في أواخر فبراير/شباط 2026 واستمرت تداعياتها طوال شهر أبريل/نيسان، اتخذت السلطات الإماراتية سلسلة من التدابير الصارمة بحجة حماية الأمن القومي، والحفاظ على السلم الأهلي، ومنع نشر المعلومات المضللة التي قد تثير الذعر بين السكان. وقد شكلت الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة، التي استهدفت بنى تحتية في المنطقة واعترضت الدفاعات الجوية بعضها فوق الأراضي الإماراتية، ذريعة مثالية لتشديد القبضة الأمنية على حرية التعبير والتداول الرقمي للمعلومات.

واستندت السلطات في حملتها القمعية بشكل أساسي إلى ترسانة من القوانين المقيدة للحريات، وعلى رأسها قانون مكافحة شائعات وجرائم تقنية المعلومات (قانون الجرائم الإلكترونية). تتسم مواد هذا القانون بصياغات فضفاضة ومطاطة، تتيح للسلطات تجريم أي محتوى يُعتبر أنه "يثير الرأي العام"، أو "يضر بالمصالح الوطنية"، أو "يسيء إلى سمعة الدولة". وكانت الإمارات قد شددت، حتى قبل الحرب، مراقبة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، وأوجدت آليات تشجع الناس على الإبلاغ عن المحتوى الذي يُصنَّف باعتباره "مشبوهًا".

لفهم التطورات التي حدثت بين مارس/آذار وابريل/نيسان من الضروري وضعها في سياقها التاريخي. إذ لطالما سوقت دولة الإمارات لنفسها على الساحة الدولية كواحة للاستقرار والازدهار الاقتصادي والتسامح الديني في منطقة مضطربة. ومع ذلك، فإن هذا السرد الرسمي غالباً ما يتجاهل أو يطمس سجلاً طويلاً من التضييق الممنهج على الحريات المدنية والسياسية. فمنذ عام 2011، وعقب ثورات الربيع العربي، اتخذت

السلطات الإماراتية موقفاً شديد العداء تجاه أي شكل من أشكال المعارضة السياسية أو المطالبة بالإصلاح الديمقراطي.

وقد تجسد هذا النهج في المحاكمة الجماعية المعروفة إعلامياً بـــ "الإمارات 94"- وعشرات القضايا الأخرى- حيث تم اعتقال ومحاكمة العشرات من الأكاديميين والمحامين والناشطين المطالبين بالإصلاح، وصدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، وحوكموا عدة مرات بذات التهم وصولاً للسجن المؤبد. ومنذ ذلك الحين، عملت الدولة الخليجية على إغلاق الفضاء المدني بالكامل، وحظرت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة، وقيدت حرية الصحافة بشكل شبه كامل، مما جعل من المستحيل على المواطنين أو المقيمين التعبير عن آراء مخالفة للتوجهات الرسمية للدولة دون مواجهة خطر الاعتقال أو الترحيل.

استهداف ممنهج للصحافة المستقلة

لم يقتصر الحجب على حسابات إماراتية معارضة فحسب، بل شمل قائمة واسعة تضم أكثر من 35 حساباً لشخصيات بارزة ومؤثرة في المشهد الإعلامي العربي والدولي. وتنوعت قائمة المستهدفين لتشمل صحفيين استقصائيين، مذيعين تلفزيونيين، باحثين أكاديميين، ومنصات إعلامية مستقلة.

أبرز الشخصيات والمنصات التي طالها الحجب:

- د. مارك أوين جونز (Marc Owen Jones): باحث أكاديمي بريطاني وخبير في التضليل الإعلامي واللجان الإلكترونية (الذباب الإلكتروني) في الشرق الأوسط. نشر جونز تفاصيل القرار الإماراتي الذي طال حسابه، مشيراً إلى أن السلطات الإماراتية تستخدم هذه القوانين لإسكات الأكاديميين الذين يفضحون شبكات التضليل الموالية لأبوظبي.
- جاكسون هينكل (Jackson Hinkle): سياسي وصانع محتوى أمريكي شهير، أعلن تلقيه إشعاراً قانونياً رسمياً بحظر حسابه داخل الإمارات بتهمة "الإضرار بالاقتصاد الوطني".
- حمد الشامسي: ناشط حقوقي وكاتب إماراتي معارض موجود في الخارج، وجه انتقادات لأبوظبي لانعدام الشفافية وسياستها الخارجية في الحرب الحالية.
- أحمد الشلفي: صحفي يمني بارز يتابعه أكثر من 350 ألف شخص، عُرف بتغطيته المستقلة للشأن اليمني وانتقاده للدور الإماراتي في اليمن. وقد أكد الشلفي تلقيه رسالة من منصة "إكس" تبلغه بحظر حسابه داخل الإمارات بتهم "الإساءة لمؤسسات الدولة وإثارة الكراهية والفتنة".
- مالك الروقي: إعلامي سعودي يتابعه أكثر من 700 ألف شخص؛ وجه انتقادات لسياسة الإمارات الخارجية.
- عبد الله الشريف: إعلامي وصانع محتوى مصري معارض يحظى بمتابعة واسعة، نشر صورة لرسالة منصة "إكس" التي تعتذر فيها عن اضطرارها لحجب حسابه امتثالاً لقرار النائب العام الإماراتي.
- أسامة جاويش: إعلامي مصري بارز ومقدم برامج تلفزيونية، وهو معارض للنظام المصري موجود في الخارج.

- منصات إعلامية: طال الحجب منصات مختصة بالتحقق من الأخبار الكاذبة مثل "منصة مسبار"، وحسابات إخبارية تصدرتها حسابات مرتبطة بقناة "العربية"، والحساب الاقتصادي لمنصة "الشرق" السعودية، بالإضافة إلى حساب شبكة "رصد" الإخبارية المصرية.
- شخصيات إعلامية أخرى: شملت عملية الحجب حسابات شهيرة مثل الناشط إياد الحمود (الذي يتابعه 5.4 مليون شخص)، والخبير الاستراتيجي السعودي هشام الغنام. وشملت القائمة الإعلامي الجزائري أحمد حفصي، والإعلامي المصري أيمن عزام.

النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION
النائب العام

United Arab Emirates

الرقم: AGO/2026/0197
التاريخ: 2026/03/02

لذلك

قررنا الآتي:

أولاً: حجب الحسابات المبينة بالكشف المرفق بهذا القرار على منصة أكس (X) أو إيقافها، ومنع أو تعطيل وصول المستخدمين إليها داخل الدولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة لدى المنصة.

ثانياً: تكليف المختصين بهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بتنفيذ هذا القرار وإعداد تقرير مفصل بما اتخذ من إجراءات يعرض علينا فور الانتهاء من إعداده.

المستشار
د. حمد سيف الشامسي
النائب العام

النيابة العامة
النائب العام

تداعيات خطيرة

يمثل هذا الحجب الجماعي انتهاكاً صارخاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تكفل حق الأفراد في التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود. وتبرز في هذا السياق عدة دلالات خطيرة:

أولاً، تصدير القمع الرقمي: لم تعد الإمارات تكتفي بقمع مواطنيها والمقيمين على أراضيها، بل تسعى جاهدة لتوسيع دائرة رقابتها لتشمل الصحفيين والباحثين المقيمين في دول أخرى. من خلال إجبار منصات التواصل الاجتماعي العالمية على الامتثال لقوانينها المحلية القمعية، تخلق الإمارات "فقاعة معلوماتية" معزولة داخل الدولة، حيث يُحرم المواطنون والمقيمون من الوصول إلى أي سردية تخالف الرواية الرسمية.

ثانياً، تواطؤ شركات التكنولوجيا: يطرح استجابة منصة "إكس" السريعة للطلبات الإماراتية تساؤلات جدية حول التزام شركات التكنولوجيا الكبرى بحماية حرية التعبير. إن سياسة "المحتوى المحجوب في بلد معين" تُستخدم كغطاء قانوني للتهرب من المسؤولية الحقوقية، وتجعل من هذه المنصات أداة طيعة في يد الأنظمة الاستبدادية لفرض رقابتها على الفضاء الرقمي. يجب على هذه المنصات أن تقاوم الطلبات القانونية التي تتعارض بشكل واضح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وأن تقوم بتحديث سياستها للمحتوى المحجوب في بلد معين إلى القوانين والمعاهدات الدولية حتى لو امتلكت مكاتب إقليمية في الدولة الطرف.

تجاوزت الرقابة المعاصرة أساليب الحجب التقليدية (الإغلاق والمصادرة) إلى نمط أكثر تعقيداً يتمثل في الحجب الانتقائي داخل المنصات. تتيح هذه الآلية تغييب حسابات محددة محلياً مع بقائها متاحة عالمياً، مما يحقق فاعلية عالية في ضبط المجال العام دون تكلفة دولية باهظة. وتؤكد تقارير الشفافية في منصة «إكس» انخراط الإمارات في هذه المنظومة، مما يفسر خضوع أو تواطؤ الشركات العابرة للحدود التي تتخذ من الدولة مقراً إقليمياً لضغوط الأجهزة الأمنية. إن خطورة هذا التحول تكمن في أن حدود النقاش العام لم تعد ترسمها القوانين والمحاكم فحسب، بل صاغتها خوارزميات الامتثال، لتتحول المنصات الرقمية من فضاءات حرة إلى أدوات تنفيذ ناعمة للمنع المحلي.

ثالثاً، استهداف التحقق من الحقائق: إن إدراج منصات متخصصة في مكافحة الشائعات والتحقق من الحقائق، مثل "منصة مسبار"، والباحثين المتخصصين في كشف شبكات التضليل، مثل د. مارك أوين جونز، ضمن قائمة الحجب، يكشف بوضوح أن الهدف الحقيقي للقرار الإماراتي ليس "مكافحة المعلومات المضللة" كما يُزعم، بل حماية شبكات التضليل واللجان الإلكترونية التابعة للسلطات في أبوظبي من الانكشاف والمساءلة أمام مواطنيها وسكانها.

رابعاً، التعتيم في أوقات الأزمات: يأتي هذا القرار في وقت تشهد فيه المنطقة توترات أمنية وعسكرية غير مسبوقة. إن حجب الصحفيين والمنصات الإخبارية في هذه اللحظة الحرجة يهدف إلى احتكار تدفق المعلومات، ومنع تداول أي تقارير مستقلة حول تداعيات النزاع الإقليمي على الاقتصاد والأمن الإماراتي، وهو ما يتوافق مع حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت مئات الأفراد لمجرد توثيقهم للأحداث الجارية.

وقالت السيدة توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلاقيود (الحائزة على جائزة نوبل للسلام 2011): "الإمارات لا تكتفي بقمع الحريات داخل حدودها، بل تسعى إلى تصدير هذا القمع الرقمي عبر إجبار منصات التواصل الاجتماعي العالمية على الامتثال لقراراتها القمعية".

وأضافت: "استجابة منصة "إكس" لمثل هذه الطلبات تثير تساؤلات جدية حول التزامها بمبادئ حقوق الإنسان، وتحولها إلى أداة طيعة في يد الأنظمة الاستبدادية لفرض رقابتها على الفضاء الرقمي، مما يقوض الثقة في هذه المنصات كفضاءات حرة للتعبير."

وأشارت إلى أن "توقيت هذا الحجب الجماعي، الذي يتزامن مع توترات إقليمية غير مسبوقة، يهدف إلى احتكار تدفق المعلومات ومنع أي تغطية مستقلة للأحداث التي قد لا تتوافق مع السردية الرسمية."

وتابعت: على منصة "إكس" وشركات التكنولوجيا الكبرى التوقف الفوري عن التواطؤ مع الأنظمة القمعية، ورفض الامتثال للطلبات الحكومية التي تنتهك حقوق الإنسان، ونشر تقارير شفافية مفصلة حول طبيعة هذه الطلبات.

تجريم التوثيق

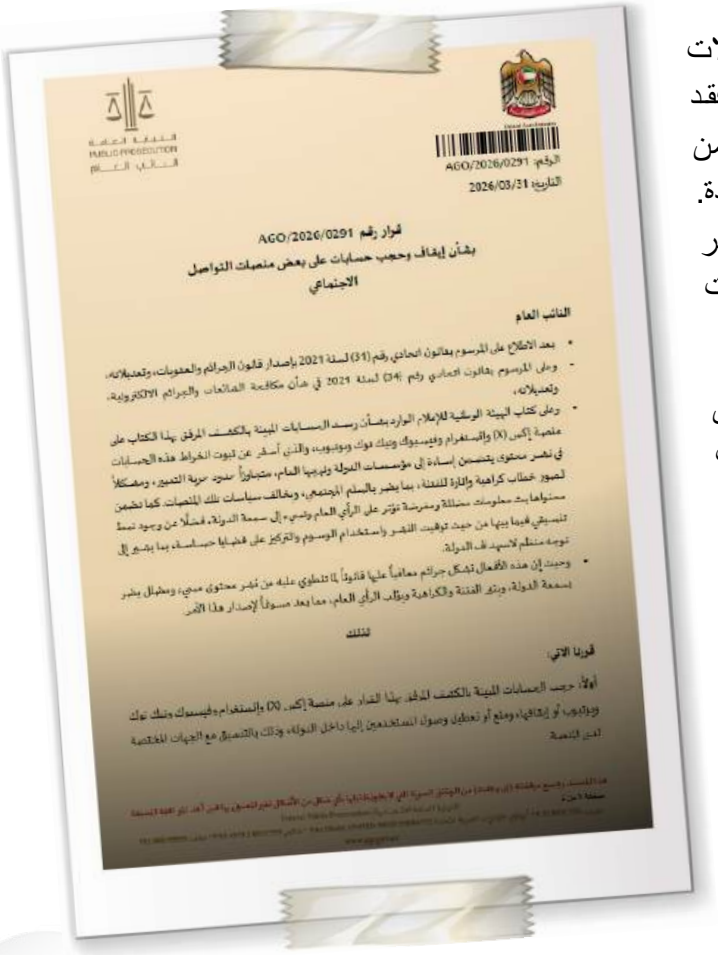
النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION
النائب العام

الرقم: AGO/2026/0291
التاريخ: 2026/03/31

قرار رقم AGO/2026/0291
بشأن إيقاف وحجب حسابات على بعض منصات التواصل الاجتماعي

النائب العام

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وتعديلاته،
- وعلى كتاب الهيئة الوطنية للإعلام الوارد بشأن رصد الحسابات المبينة بالكشف المرفق بهذا الكتاب على منصة إكس (X) وانستغرام وفيسبوك وتيك توك ويوتيوب، والذي أسفر عن ثبوت الخواط هذه الحسابات في نشر محتوى يتضمن إساءة إلى مؤسسات الدولة ورموزها العام، متجاوزاً حدود حرية التعبير، ومشكلاً لصور خطاب كراهية وإثارة للفتنة، بما يضر بالسلم المجتمعي، ويخالف سياسات تلك المنصات. كما تضمن محتواها بث معلومات مضللة ومغرضة تؤثر على الرأي العام وتسيء إلى سمعة الدولة، فضلاً عن وجود نمط تنسيقي فيما بينها من حيث توقيت النشر واستخدام الوسوم والتركيز على قضايا حساسة بما يشير إلى توجيه منظم لاستهداف الدولة.
- وحيث إن هذه الأفعال تشكل جرائم معاقباً عليها قانوناً لما تنطوي عليه من نشر محتوى مسيء، ومضلل يضر بسمعة الدولة، ويثير الفتنة والكراهية ويؤلب الرأي العام، مما يعد مسوغاً لإصدار هذا القرار.

لذلك

قرر الآتي:

أولاً: حجب الحسابات المبينة بالكشف المشار إليه المرفق بهذا القرار على منصة إكس (X) وانستغرام وفيسبوك وتيك توك ويوتيوب أو إيقافها، ومنع أو تعطيل وصول المستخدمين إليها داخل الدولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة لدى المنصة.

تجريم التوثيق

تزامن سلوك الإمارات مع حملة الاعتقالات الجماعية المرتبطة بتداول المحتوى الرقمي. فقد أعلنت القيادة العامة لشرطة أبوظبي في الثامن من أبريل/نيسان عن اعتقال 375 شخصاً دفعة واحدة. ووجهت للمحتجزين تهم تتعلق بتصوير ونشر معلومات وُصفت بأنها "مضللة" حول الضربات الإيرانية وتداعياتها.

وجاء هذا الإعلان الصادم ليضاف إلى بيان سابق صدر في أواخر مارس/آذار، أعلن فيه النائب العام الإماراتي، عن اعتقال 109 أشخاص آخرين لنفس الأسباب، وإحالة 35 منهم (بينهم 19 مواطناً هندياً) إلى المحاكمة العاجلة بتهمة الإضرار بتدابير الدفاع الوطني. وبذلك، يرتفع عدد المعتقلين المعلن عنهم رسمياً على خلفية التعبير الرقمي إلى ما يقرب من 500 شخص في غضون أسابيع قليلة، بالإضافة إلى عشرات آخرين في دبي والفجيرة. وهو رقم غير مسبوق يعكس حجم الحملة الأمنية.

لم تقتصر الاعتقالات على المواطنين الإماراتيين، بل شملت شريحة واسعة من المقيمين والعمال الوافدين والسياح الأجانب. وأفادت تقارير بأن ما يصل إلى 70 مواطناً بريطانياً قد تم احتجازهم بموجب هذه القوانين الصارمة. ومن بين الحالات التي أثارت اهتماماً إعلامياً واسعاً، حالة سائح بريطاني يبلغ من العمر 60 عاماً، ومضيفة طيران بريطانية تبلغ من العمر 25 عاماً، تم اعتقالهما لمجرد التقاط صور لاعتراض الصواريخ أو حطامها ومشاركتها عبر هواتفهم؛ رغم أنها حوادث حدثت في الفضاء العام.

وجرى توثيق حالات عديدة تم فيها توجيه اتهامات خطيرة لأفراد لمجرد إعادة نشر محتوى (Retweet أو Share) كان متداولاً بالفعل على شبكة الإنترنت، أو حتى مشاركة مقاطع فيديو في مجموعات دردشة مغلقة مع الأصدقاء أو العائلة. وكشفت تقارير عن حالات اعتقال استندت حصرياً إلى رسائل ومواد تمت مشاركتها في مجموعات "واتساب" (WhatsApp) مغلقة.

هذا التطور يثير تساؤلات جوهرية ومخاوف عميقة حول الخصوصية الرقمية في الإمارات. ويشير بوضوح إلى أن الرقابة الأمنية لم تعد تقتصر على المنصات العامة مثل "إكس" (تويتر سابقاً) أو "فيسبوك" أو "إنستغرام"، بل تجاوزتها لتشمل اختراق الاتصالات الشخصية والمحادثات المشفرة. إن قدرة السلطات على الوصول إلى محتوى مجموعات "واتساب" المغلقة، سواء عبر تقنيات اختراق متقدمة أو عبر زرع مخبرين داخل تلك المجموعات، تخلق بيئة من الشك والحذر الشديدين بين السكان، وتقضي على آخر مساحات التعبير الحر المتبقية.

يأتي هذا الاختراق في سياق بنية تقنية متقدمة تمتلكها الإمارات للمراقبة، حيث تسيطر الحكومة بالكامل على قطاع الاتصالات عبر شركتي "اتصالات" و"دو". علاوة على ذلك، تمتلك الإمارات تاريخاً طويلاً وموثقاً من استخدام برمجيات التجسس المتقدمة، مثل برنامج "بيغاسوس" (Pegasus) الإسرائيلي الصنع، والذي يتيح للأجهزة الأمنية اختراق الهواتف الذكية بالكامل، والوصول إلى الرسائل المشفرة، والصور، وسجلات المكالمات، وتفعيل الميكروفون والكاميرا دون علم المستخدم. إن توظيف هذه التقنيات ضد مدنيين عاديين لمجرد مشاركتهم صوراً للأحداث الجارية يمثل انتهاكاً صارخاً للحق في الخصوصية المنصوص عليه في المواثيق الدولية.

إن حملة الاعتقالات وتوسيع دائرة التجسس والمراقبة الالكترونية وقرار النيابة العامة الإماراتية بحجب عشرات الحسابات الصحفية والإعلامية على منصة "إكس" يمثل حلقة جديدة وخطيرة في سلسلة الانتهاكات الممنهجة لحرية التعبير. إنه يعكس رغبة عارمة لدى السلطات الإماراتية في التحكم المطلق بالرواية الإعلامية، ليس فقط محلياً بل إقليمياً ودولياً.

وعليه، توصي منظمة صحفيات بلا قيود

- إلى منصة "إكس" وشركات التكنولوجيا الكبرى: يجب التوقف الفوري عن التواطؤ مع الأنظمة القمعية عبر تفعيل سياسات الحجب الجغرافي استجابة لقوانين محلية تنتهك المعايير الدولية. يجب على هذه الشركات نشر تقارير شفافية مفصلة توضح طبيعة

الطلبات الحكومية، والأسس القانونية التي استندت إليها، ورفض الامتثال للطلبات التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

- إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير: فتح تحقيق عاجل في ممارسات الرقابة الرقمية العابرة للحدود التي تنتهجها دولة الإمارات، والضغط على السلطات الإماراتية للتراجع عن قرارات النيابة الإماراتية ورفع الحجب عن كافة الحسابات الصحفية والإعلامية المستهدفة.

إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

- الإفراج الفوري وغير المشروط: إطلاق سراح جميع الأفراد (مواطنين، مقيمين، وسياح) المعتقلين أو المحكومين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، بما في ذلك أولئك المحتجزين لتداولهم معلومات أو صور متعلقة بالنزاع الإقليمي.
- الإفراج عن معتقلي الرأي: إنهاء الاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى رأسهم أحمد منصور، وجميع معتقلي قضية "الإمارات 94" وإغلاق ما يُسمى بـــ "مراكز المناصحة" التي تُستخدم كغطاء للاحتجاز المفتوح.
- تعديل التشريعات القمعية: المراجعة الشاملة والتعديل الفوري لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون مكافحة الإرهاب، لضمان توافقهما التام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإزالة كافة العبارات الفضفاضة والمطاطة التي تُستخدم لتجريم التعبير السلمي.
- حماية الخصوصية الرقمية: الوقف الفوري لجميع أشكال المراقبة الإلكترونية غير القانونية للاتصالات الخاصة وتطبيقات المراسلة، وضمان الحق الدستوري والدولي في الخصوصية لجميع الأفراد على أراضي الدولة.